



كلمة معالى الأستاذ / أحمد محمد لقمان  
المدير العام لمنظمة العمل العربية  
فى حفل افتتاح الندوة القومية حول  
"آفاق تشغيل المرأة العربية ودورها فى تحقيق التنمية المتوازنة"  
شرم الشيخ ، 15 – 17 ابريل / نيسان 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام ،،

بداية يسرني ان ارحب بكم في مستهل اعمال هذه الندوة التي تضم كوكبة متميزة من ممثلي وممثلات أطراف الانتاج الثلاث في الوطن العربي ، كما ارحب بالسيدات الفضليات عضوات لجنة شئون عمل المرأة العربية هذه اللجنة التي ساهمت منذ إنشائها في العديد من البرامج التي أسهمت في التعريف بدور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تضم كفاءات منتخبة من السيدات الفاعلات في مجال النهوض بعمل المرأة العربية ممثلات لإطراف الإنتاج الثلاث في الوطن العربي .

الحضور الكريم ،،،

إن الموارد البشرية من أهم الثروات الوطنية على الاطلاق ويقاس تقدم الأمم ورفاهيتها بمستوى نمو وتطور هذا المورد الحيوي والهام ، وتعتبر التنمية الشاملة والمستدامة مطلباً أساسياً لكل المجتمعات المعاصرة لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات لذلك نالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء ، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها وذلك أن المرأة وفقاً للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الانتاجية ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل ، بل ان تقدم أي مجتمع أصبح مرتبطاً بشكل أساسي بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها انطلاقاً من أن التنمية تركز في منطقتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال .

المساواة بين الجنسين تعني التساوي في الحقوق والمسئوليات والفرص بين المرأة والرجل والبنات والولد والمساواة لا تعني أن يصبح الاثنان شيئاً واحداً إنما تعني ألا تعتمد حقوق الانسان أو الفرد ومسئوليته وواجباته وفرصه على ما إذا كان سيولد ذكراً أم أنثى وينطوي مفهوم المساواة بين الجنسين على ضرورة أن تؤخذ مصالح المرأة والرجل واحتياجاتهما وأولوياتهما بعين الاعتبار في كافة المجالات .

وتشير التجارب إلى أنه من المحال أن تتمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشارك بفاعلية في التنمية إذا كانت تتعرض حريتها واستقلالها للقيود والضغوط والتمييز ، فتمتع المرأة العاملة بالحرية الكاملة في عملها والحصول على أجر مساو لأجر الرجل وتكوين المنظمات والمشاركة النشطة في المنظمات العمالية يتعرض للقيود في معظم الاحيان من خلال الاعراف الاجتماعية التي تفرض قيوداً على قدرتها على الحركة داخل المجتمع وعلى التفاعل على قدم المساواة مع زملائها في الاماكن العامة فضلاً عن ما يتطلبه المجتمع منها في النهوض بدورها كزوجة وأم وربة منزل .

لذلك يمكن القول بان التحديات كبيرة أمام المرأة ولا يزال هناك الكثير من الخطوات المطلوبة لمواصلة الجهود لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية واعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة في آن واحد .

وفي ظل الاوضاع والمتغيرات التي تشهدها الساحة العربية والدولية عمل المرأة لم يعد مجرد حق من الحقوق الانسانية بل أصبح ضرورة تحتمها الاوضاع الاقتصادية التي أجبرت الجميع على العمل من أجل تأمين ظروف معيشية كريمة وأمنه ، وفي هذا الاطار أصبح لعمل المرأة دور إقتصادي هام في توفير مستوى معيشي معقول للأسرة وارتفعت نسبة النساء اللاتي يدخلن سوق العمل خلال السنوات الاخيرة وأصبح عدد كبير منهن يشكل قوة اقتصادية نشطة في المجتمع ، كما أن شريحة صاحبات الاعمال تنمو بسرعة في الوطن العربي كما أثبتت كفاءتهن في ميادين اقتصادية كانت حكرأ على الرجال وأصبحت جزءاً هاماً من المعادلة الاقتصادية في بعض البلدان بل أصبح لهن بنوك خاصة تسير أعمالهن ، كما إن دورهن في أسواق المال والتبادل التجاري أصبح جلياً .

### الأخوات والأخوة ،،،

إن فهم وضع المرأة العربية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقدير هذا الدور على نحو أفضل ، وتحقيق المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان .. وفي مقدمة هذه الحقوق ، حق العمل باعتباره وسيلة للبقاء واستمرار الحياة الحرة والكريمة.. خاصة والمرأة نصف المجتمع .. ولا تقدم أو رفاه .. وهذا النصف من القوى العاملة معطلاً و غير منتج اقتصادياً..

كما أن عدم المساواة بين الجنسين في أي منحي من مناحي الحياة تشكل أكثر مظاهر التمييز إجحافاً في أي مجتمع، ذلك لأنه يؤثر فعلياً على ما لا يقل عن نصف سكان هذا المجتمع ،وقد أكد المجتمع الدولي اهتمامه بقضية عدم التمييز ضد المرأة في أغلب المحافل الدولية ولعل صدور اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صدرت عام 1979 هي من أبرز المواقف التي أتخذها المجتمع الدولي إزاء هذه القضية ،وأذكر هنا أن خمسة عشر دولة عربية قد صادقت على هذه الاتفاقية و لم تسجل أية تحفظات على المواد الخاصة بعدم التمييز ضد المرأة في ميدان العمل .

أما على المستوى العربي فقد أكد الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي اعتمده القمة العربية السادسة عشر على المساواة بين الجنسين فنصت المادة 3 منه على " ان المرأة والرجل يتساويان في الكرامة الانسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي اقرته الشرائع السماوية والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة وتعهد تباعاً لذلك الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال والتمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق .

وفيما يتعلق بمكافحة التمييز ضد المرأة في ميدان العمل على وجه الخصوص فقد أقر مؤتمر العمل العربي ومنذ دورته الخامسة عام 1976 الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة ،تلك الاتفاقية التي تركز مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في كافة النصوص القانونية المنظمة لعلاقات العمل والتي تضمن نصوصها للمرأة العاملة العمل في ظل شروط و ظروف عمل لائقة ،

السيدات والسادة :

نناقش في هذه الندوة مشاركة المرأة ودورها في التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ومدى الترابط بينهما وأهمية التوازن لتأثير وتأثر كل منهما بالآخر والتي تشكل جوهر اهتمام منظمة العمل العربية التي تتميز

بتكوينها الثلاثي حيث يلتقي صناع القرار بقوة رأس المال وسواعد العمال في منظومة متكاملة تعمل على تحقيق الأمان الاقتصادي والسلم الاجتماعي للمواطن العربي .

إن الإيمان بحقوق المرأة يدفع إلى ترجمة كل الشعارات السامية إلى حقيقة على أرض الواقع من خلال تنفيذ مشاريع هادفة وبناءة تعزز دور المرأة ومكانتها في المجتمعات ، وأن يصبح دعم تشغيل المرأة ومشاركتها في التنمية قاسماً مشتركاً في معظم أنشطة المنظمة والتي كان أقرها المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد في الرياض في شهر فبراير الماضي حيث أكد إعلان الرياض على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الإصعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة لها .

حقيقة .... الموضوع متشعب و يمكن بحثه من خلال العديد من المنطلقات التي أنا على ثقة تامة من أن ندوتنا هذه ،بفضل مستوى ونوعية الحضور العلمي الرفيع فيها من مسئولين وذوى إختصاص و خبراء و ممثلين لأطراف الانتاج الثلاثة سوف تولى هذه القضية عناية خاصة، و تؤكد لكم فى هذا الصدد أن منظمة العمل العربية سوف لا تألو جهداً فى سبيل تنفيذ التوصيات التي ستصدر عنها ، متمنيا لأعمالكم كل النجاح والتوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،